كل النصوص والمقالات الواردة في العدد لاتعبر بالضرورة عن رأي الحزب ماعدا الافتتاحية والبيانات الموقعة من الحزب والبيانات الصادرة عن هيئة التنسيق الوطنية التي حزبنا أحد الأحزاب المنضوية بها

الافتتاحية:

في نقد "المكوّنات" و"التمثيل"

منذ اللحظة الأولى لسقوط نظام الأسد، انتاب السوريون بمختلف مشاربهم وتوجهاتهم شعورًا غامرًا بأنَّ مرحلة من الفرص والمخاطر غير المحدودة تنتظرهم. وفي حين كان يأملون أن تكون هذه المرحلة الانتقاليّة مرحلة تغيير جوهريّ في طبيعة النظام السياسيّ وعلاقة الدولة بالمجتمع، نحو تأسيس لجمهوريّة جديدة أساسها المواطنة المتساويّة والحريات والعدالة، فإنَّ كثيرين منهم تراجعت أحلامهم بعد مضي سلطة الأمر الواقع، منفردةً، بمرحلة انتقاليّة منقوصة، رسمت شرعيتها بـ"بيان إعلان انتصار الثورة السوريّة" عسكريّ، وجرى فيها استبدال مؤتمر وطنيّ عام بمؤتمر حوار "مدنيّ" على عجل، وغاب مصطلح الديمقراطيّة تمامًا عن خطابها، وتمضي، حتى الآن، في إجراءات تبدو، في الغالب، بهدف وحيد هو الفوز بموافقة دوليّة عليها دون أيّ التفات إلى الداخل السوريّ الذي ظلّ يعاني من الاستبداد وغياب العدالة والحريات لعقود، في غياب لأيّ مسار سياسيّ وطنيّ ديمقراطيّ يُمكن له أن يشكّل القاعدة الحامية لسورية ،التي مازالت في حالة مخاض لولادة دولة، وللمجتمع على امتداده.

في مقابل هذه الوقائع، بدأ يتصاعد الحديث عن "المكوّنات" و"التمثيل" في خطاب عديد من القوى السياسيّة والعسكريّة المعارضة للحُكم الحالي، وكذلك في الخطاب الغربي. ينطلق خطاب "المكوّنات" و"التمثيل" من خطيئة نظريّة، اختزاليّة، وتطييفيّة، حتى وإن لم يدرك حاملوه ذلك، يرى إلى المجتمع بوصفه بناءً مكوّنًا من جماعات ناجزة، محددة المعالم والسمات، وليس من مواطنين متساوين. وفي حين تركّز سلطة الأمر الواقع على اعتبار أنَّ المجتمع السوريّ ليس "مكوّنات" و"طوائف"، فإنَّ هذا الخطاب لا يتماشى مع عديد من السياسات الإقصائيّة التي تتبعها مع القوى السياسيّة التي لها باع طويل في معارضة الأسدين التي لا تلتقيها إلّا إن أرادت أن تعلّن عن حلّها أو "حلّ نفسها بنفسها". غير أنَّ الخطاب السائد حاليًا الذي تتواتر فيه ضروب القلق بشأن "المكوّنات" و"التمثيل" الذي تتبعه عديد من القوى "التمثيليّة" الطائفيّة والقوميّة المعارضة للسلطة القائمة، وحتى بعض من يطلقون على أنفسهم "علمانيين" أو "ديمقراطيين"، في حال طُبق، لن يقود البلاد سوى إلى منطق محاصصة يُنتج أوليغارشيات جديدة/ قديمة، لا ترى في "المكوّنات" التي تصدّر نفسها ممثلةً وحاميةً لها سوى مطية لتحقيق مكتسبات اقتصادية–سياسية، تستخدم أدوات التعبئة القائمة على العصبيات ما قبل الدولاتيّة، وتمارس قمعًا مستترًا على أعضاء الجماعات التي تدعي تمثيلها. علاوةً على ذلك، فإنَّ خطاب المكوّنات يتيح للسلطة القائمة أن تعمل على خلق "أكثريّة" مساندة لها تقوم على عصبيّة وحدويّة تمحو التنوّع بالمعنى الفرديّ،

وليس الجماعاتيّ، لامتلاكها العدّة السلطويّة والخطابيّة والأيديولوجيّة التي تتيح لها التفوّق في هذا المجال على القوى الأخرى. ويُمكن عندئذٍ – بل والأرجح – أن يقول الإسلاميون: إنَّنا جماعة "المسلمين السنّة"، ونريد المناصب، من عمال النظافة في البلديات إلى المناصب العليا في السلطتين التنفيذية والتشريعية وفي الإدارة حسب عدد "جماعتنا" بعد إجراء إحصاء سكانيّ، وعندها سيخسر جميع المختلفين معهم من السنة ومن غيرهم، وسيُقام نظام أسوأ من الذي شهدناه في نظام المحاصصة في لبنان والعراق.

تكمن أهمية النظام الديمقراطيّ الأساسيّة في أنّه يدير التعدد والاختلاف في المجتمع إدارةً سلميةً، والمؤكّد أن أيّ مجتمع، لا سيّما في عالمنا المعاصر، ينطوي على تنوّع كبير ضمن أي جماعة في اختلاف المصالح والتوجهات الفكريّة، مما يجعّل الحديث عن أيّ "مكوّن" ينطوي على إقصاء وتنميط هائلين. وفي حين يضمن النظام الديمقراطيّ إدارة هذا الاختلاف – الذي قد يأخذ شكل الصراع في أوقات معيّنة – بشكل سلميّ وسياسيّ، فإنَّ الديمقراطيّة في شكلها "التوافقيّ" القائم على "المكوّنات" و"التمثيل"، في البلاد التي تفتقد إلى حياة سياسية فاعلة، تتحوّل إلى تركيز للقوّة بين أيدي "أمراء الطوائف"، لتنتج توافقيات متعددة، هي أشبه بالـ"كارتيلات"، على غرار النموذجين اللبنانيّ والعراقيّ.

بملاحظة النموذجين اللبنانيّ والعراقيّ من "الديمقراطيّة التوافقيّة"، نلاحظ تحوّل الطبقة الحاكمة إلى ميّسرة لصفقات تقوض مفاهيم المواطنة، وتعيد، باستمرار، اللعب على وتر الطائفيّة كلما احتاجت إليها، لتبدو في مظهر المدافعة عن مصلحة "الجماعة" في وجه "الآخر"، فيصير كلّ مواطن هو مجرد فرد ضمن جماعة، وليس مواطنًا في مجتمع، في تناقض مع المواطنة المتساوية الشاملة. وفي ظلّ خطورة المرحلة الحاليّة وهشاشتها، لا بد لنا أن ندرك أنَّ مفاهيمًا مثل "المكوّنات" و"التمثيل" قد تقودنا إلى خلق كيانات مفتتة مستترة أو رسميّة لن تقود الدولة الناشئة سوى إلى فشل تلو الآخر، وتزيد من صعوبات النهضة الاقتصاديّة–الاجتماعيّة التي طالما انتظرها السوريون، لا سيّما مع تردد أحاديث عن رغبة إسرائيلية مستمرة في تقسيم سوريا.

في المرحلة الحاليّة، حتى يتسنى للسوريين بحريّة التعبير والتحزب أن يتحوّلوا إلى كائنات سياسيّة بعد عقود جدباء سياسيًا في ظلّ حكم الأسديين، فُرغ فيه المجتمع من معاني السياسة جميعها، لا نرى لخلاص سوريا من عقود المرارة التي عانتها سوى تبني مفهوم للمواطنة المتساويّة في الحقوق والواجبات جميعها، لكنه في الوقت نفسه ليس مفهومًا لانتصار "أكثرويّ" كما تحاول السلطة أن ترمي، بل مفهوم أساسه التوافق بين السوريين جميعًا، لا يقوم على الغلبة، ومن دون إقصاء أو تمييز، مفهوم أساسه سوريا لكلّ السوريين تحت مظلتيّ المساواة والديمقراطيّة.

الخطاب الغوغائيّ، حريّة التعبير، وإمكانيّة التحوّل الديمقراطيّ في سوريا

- أحمد العلي –

على الرغم من أنَّ حريّة التعبير تُعدّ ركنًا أساسيًا من أركان الديمقراطية التي تقوم، أولًا، على أساس المساواة الأخلاقية بين المواطنين بوصفهم ذوات قادرة على تشكيل أحكام بشأن الخير والشر وبشأن مصلحتهم، وثانيًا، على الحق في المشاركة في تقرير مصيرهم /بالانتخابات مثلًا/، وثالثًا، في وضع حد لعسف السلطة وهذا غير ممكن دون حرية التعبير والنقد. لكن حرية التعبير لا تعني انتشار الغوغائية وسيطرة الديماغوجيين على الفضاء العام، حيث أنَّ حرية التعبير خاصةً، والديمقراطية بكافة أوجهها، لا يُمكن أن تكون بلا موقف أو تتبع نهجًا محايدًا تجاه التحريض على العنف أو الحض على القتل، وبطبيعة الحال لا تتسامح قوانين الدول الديمقراطية مع التحريض الطائفي والعنصري.

كان أرسطو شديد الحذر من مخاطر الغوغائية التي يسميها "ديماغوجيا" والتي تستغل ظن الناس أنهم إذا كانوا متساوين في الحريّة فيجب أن تكون الحريّة والمساواة على إطلاقها، ما يعني بطلان أيّ قيود على ما يسميه الديماغوجيون: "سلطة الشعب". هنا يؤكّد ارسطو على دور القانون في ضبط حركية الديماغوجيين في الفضاء العام فيقول إنَّه: "لا مكان للديماغوجيين حيث يسود القانون في الديمقراطيات"، بذلك، فإنَّهم، أي الديماغوجيين، يظهرون حين يفقد القانون سيادته، وحينئذٍ يقول ارسطو إنَّ "الشعب يكون ملكًا حقًا واحدًا، وإن يكن مؤلفًا من الأكثرية التي لا تحكم فرادى بل بمجملها، وإذ يكون الشعب هو الملك، فإنَّه يعمد إلى أن يفعل فعل الملك بأن يلقي عن عاتقه نير القانون ويصير مستبدًا".

هنا تجب الإشارة إلى أن معظم الدراسات المتعلقة بالتحوّل الديمقراطي سواء نظريات التحديث التي تشترط توافر عناصر معينة ترتبط بالنمو الاقتصادي والتعليم وغيرها لحدوث الانتقال الديمقراطي، أو الدراسات الحديثة في مجال الانتقال الديمقراطي، أكدت على ضرورة التوافق والإجماع على هوية مشتركة بين المواطنين ومواجهة الشروخ الاجتماعية كأساس لاستمرارية الدولة وتحقيق التحوّل إلى دولة ديمقراطية حقيقية. تؤكد هذه الدراسات أيضًا على دور النخبة في مرحلة التحول الديمقراطي، وإن اختلفت في حجم هذا الدور، لكون هذه النخب تلعب

دورًا في توجيه الرأي العام وضبط حركيته بما يسمح بقيام الموازنة بين حريّة التعبير ومواجهة الشروخ الاجتماعية وهو ما لا تقوم به أغلب النخب في سوريا حاليًا.

ولكن في سوريا نجد أن مجال الحريّة في التعبير الذي انفتح بعد سقوط النظام البائد تحوّل في معظمه إلى أداة في يد الديماغوجيين الذين يتملقون الجماهير لاستغلال مَشاعِرها وكسب وِدِها وإثارتها لتحقيق مصالح ضيقة ووضيعة – تصل حد الحصول على إعجابات على صفحة تواصل اجتماعي –، لكن هذه الغوغائية لم يبقَ أثرها محصورًا بشبكات التواصل الاجتماعي وانعكست على الواقع بأحداث متعددة في الساحل وريف دمشق و السويداء وحمص وريف حماة وغيرها، وخرجت هذه الغوغائية حتى عن سيطرة السلطة، كما أقرت هي بذلك باعتمادها لمصطلح "عناصر منفلتة" لوصف الجهات التي شاركت في هذه الأحداث.

بناءً على ما سبق يمكن تحديد سببين رئيسين للحالة الراهنة هما غياب سيادة القانون وغياب دور النخب أو سلبية دورها في أماكن متعددة. إضافة إلى هذين السببين الرئيسين، هناك عاملان مساعدان ساهما في تحفيز ومساعدة حركية الغوغائيين في الفضاء العام، العامل الأول هو التدخل الخارجي حيث تستخدم جهات خارجية شبكات التواصل الاجتماعي لنشر خطاب بعض الجهات المتطرفة الداخلية لزيادة مستوى الشروخ الاجتماعية، كما أثبتت ذلك عدة تقارير صحفية مستقلة. والعامل الثاني هو غياب آلية واضحة لتحقيق العدالة الانتقالية، حيث لم تظهر حتى الأن خريطة طريق لتحقيق هذه العدالة وتعويض الضرر على المتضررين من جرائم الحرب المرتكبة خلال الثورة، ما يفسح المجال لاستغلال مشاعر فقدان الأمل بتحقيق هذه العدالة، من قبل الغوغائيين واستخدام خطاب يبرر عمليات القتل بأنَّها ترتبط بالانتقام لذوي الضحايا، بالإضافة إلى اعتمادهم خطاب تعميمي على طوائف وشرائح اجتماعية معينة باعتبارها كلها مجرمة لزيادة متابعيهم ومؤيديهم مستخدمين اللعب على الوتر الطائفي والمذهبي ما يدفع إلى زيادة الشروخ الاجتماعية، ويمنع تحقيق العدالة المنشودة ويشكل خطرًا على الاستقرار المجتمعي ويعطل أي تحوّل ديمقراطي.

هنا يمكن الوصول إلى أنَّ ما يحدث من شحن للعواطف، وتوتير الفضاء العام من جميع الأطراف في ظلّ سقوط أغلب النخبة السورية في شرك الخطاب الطائفي والمذهبي، لا يشكّل حالة طبيعية وصحية للتعبير عن الرأي وإنما حالة متفلتة تنذر بنتائج خطيرة على ما تبقى من هوية جامعة بين السوريين، وتدمر الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه أي تحوّل ديمقراطي، وتصبح الممارسة الديمقراطية، في حال حصلت مستقبلًا من خلال الانتخابات، بوابة لزيادة الانقسام والفوضى.

أمام هذا الواقع فإن السلطة لا تملك حلًا لمواجهة هذا التفلت سوى التأكيد على سيادة القانون وتطبيقه على الجميع، ومعاقبة المحرضين من أي طرف كانوا، بالإضافة إلى ضرورة وضع خريطة واضحة للعدالة الانتقالية تمنع استغلال القضية المحقة لذوي ضحايا جرائم الحرب من أطراف داخلية وخارجية وحرفها عن تحقيق هدفها بمحاسبة مجرمي الحرب ومعاقبتهم على جرائمهم، ولا بد أيضًا أن تقوم النخب الدينية والاجتماعية بدورها المتعلق بمواجهة حالة الغوغائية المنتشرة حاليًا، مع التأكيد على مبدأ حرية التعبير ضمن الأصول القانونية، بما يفسح المجال لإمكانية قيام تحوّل ديمقراطي حقيقي يستند على هوية جامعة للسوريين ويحقق الاستقرار والازدهار تاليًا.

موقف الدروز وحلول الصراع الداخليّ ومستقبله

- **جمال نصر** –

تُعدّ السويداء محافظة ذات أغلبية درزية، تشكّلت فيها فصائل معارضة للنظام البائد من أجل عدم التحاق شباب المحافظة بالجيش الأسديّ ولحماية المحافظة.

بتاريخ 24 نيسان 2025، عثرت امرأة على جثة شاب من السويداء، كان هذا الشاب من المشاركين في الحراك المعارض للأسد، وكان في طريقه للسفر كي يؤمّن حياة كريمة. وفي 25 نيسان حدث اعتداء على مرافقي جنازة المغدور في المطلة، وفي اليوم نفسه، عُقد اجتماع لأهالي شهبا، وقرروا طرد عصابات الخطف من شهبا.

في 29 نيسان، هجمت مجموعات إرهابية على قرية الصورة الكبيرة في السويداء، نجم عن الاشتباكات عشرات الشهداء من أهالي القرية، بين إعدامات ميدانية وكمائن واشتباكات. كان الهجوم بعد اتفاق صحنايا بساعات مما يضع إشارات استفهام حول علاقة المجموعات التي هاجمت صحنايا بالهجوم على السويداء.

على الصعيد المعيشيّ، هناك حالة من غلاء الاسعار و توسع الفقر نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة. وعلى الصعيد الأمني، فإنَّ الوضع الامني غير مستقر رغم انتشار الفصائل المحليّة في المحافظة، وأُعلن النفير العام في المحافظة من قبل شيخ العقل الأول حكمت الهجري للدفاع عن النفس.أمّا سياسيًا، فهناك دعوات لإقامة دولة مدنيّة ديمقراطيّة، وضمان حرية ممارسة الطقوس الدينيّة للأديان والمذاهب جميعها، وفي هذا السياق، كانت تُعقد ندوات سياسيّة دوريّة بخصوص المرحلة الانتقاليّة ومهامها وأفقها قبل توتر الأوضاع. إجمالًا، الوضع في السويداء مفتوحة على احتمالات عدة بين التوجه نحو دمشق، وبين استمرار تدهور الأوضاع وتفاقمها.

فالسويداء مقبلة على عدة سيناريوهات، وعلى جميع القوى الوطنية اتخاذ موقف نهائي وحاسم من أي تحريض على طائفة أو مكوّن سوري، والعمل على تجريم الطائفية بالقانون السوري.

نحتاج إلى التعقّل السياسي في تعامل السلطة القائمة مع المطالب عمومًا. فعلى السلطة أن تتخذ موقفًا حازمًا من أيّ تحريض طائفيّ، أيًا كانت الدواعي والأسباب، لكي لا تتكرر هذه المأساة الرهيبة. وعليها أن تعمل بشكل جاد ومسؤول على مصادرة السلاح الذي تمتلكه المجموعات الإرهابية على امتداد الجنوب السوريّ والوطن ككل. كما عليها أن تعني المصلحة الوطنية، وألّا توفّر غطاءً للإرهاب ليتحرك ويقتل ويخطف ويهاجم ويعتدي كما يشاء.

فإذا كان هناك من أحد هاجم الرسول الكريم، فهذا لا يجب أن يكون حجة لعقاب جماعة أو مكوّن سوريّ. فعلى الرغم من تبرؤ الطائفة الدرزيّة من المقطع الذي جرى تداوله، غير أن قوى اليمين المتطرف استغلته كفرصة لفرض خياراتها الاستبدادية. فتعرضت صحنايا بعد الاتفاق مع السلطة القائمة بتاريخ 29 نيسان إلى موجة من الانتهاكات والسرقات والاعتقالات والإعدامات الميدانية على أساس طائفي بعد تسليم السلاح. وتعرضت جرمانا لهجمات من جهة الغوطة الشرقية، وعُقد اتفاق بين وفد من الحكومة الحالية ومشايخ المدينة ووجهائها. لذلك، على الحكومة أن تفتح تحقيقًا لمحاسبة الفاعلين في الإرهاب المنظم في هجمات صحنايا وجرمانا والسويداء.

والحلّ السياسي الوطني المبني على قاعدة مؤتمر وطني عام مقرر وليس استشاريّ، تُدعى إليه كافة القوى والمكونات والشخصيات الوطنية والمحافظات، يفرز هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات تقود المرحلة المصيرية لعقود ضرورة وطنية مرتكزة على المصلحة الوطنية المشتركة.يبني هذا الحل السياسي عقدًا اجتماعيًا، تُبنى الدولة ومؤسساتها على قاعدته. ويقطع هذا الحل الطريق أمام الاحتلال الاسرائيلي لتنفيذ اجنداته ومشاريعه واستغلال الاوضاع الوطنية وتعقدها.بغير ذلك، فإنَّ الدولة ستنهار أكثر فأكثر، وتتولد مآسي جديدة، وأزمات تستفيد منها الفئات الطفيلية ووكلاء الأجندة غير الوطنية.

السويداء.. مقاربة من زاوية مختلفة

محمد صبرا

https://www.syria.tv 5أيار2025

ملأت الأخبار القادمة من السويداء ومن جرمانا وصحنايا في ريف دمشق، الفضاءات الإعلامية والشاشات، التي خصصت أوقاتًا طويلة لتغطية الحوادث اليومية التي تجري في هذه المناطق، واستضافت الكثير من

المحللين والاستراتيجيين والخبراء العسكريين إلى حد الإرهاق، ورافق ذلك سعار طائفي متبادل وبغيض، على وسائل صفحات التواصل الاجتماعي، واتهامات بالخيانة والعمالة، واتهامات مقابلة بالتكفير والتطرف والإرهاب .

كل هذا المشهد ستكنسه الأيام، وستبقى الحقيقة المؤلمة أن هناك دماء سالت وأن هناك أمهات سوريات انتظرن أبناءهن الذي عادوا إليهن مضرجين بدمائهم، ولا يهم هوية هؤلاء الضحايا، لأن الألم في قلوب الأمهات والآباء والأبناء هو واحد من دون لون أو نكهة طائفية، وبعيدًا عن الغرق في تفاصيل الحوادث وأسبابها وسياقها الذي تطورت فيه، فإن العودة للوراء قليلًا والابتعاد قدر المستطاع عن التفاصيل المؤلمة، ربما يسمح لنا أن نرى الأمور من زاوية مختلفة، وأن نضع ما حدث في سياقه الأكبر باعتباره جزءا من الصراع الإقليمي بين قوى متوسطة ناهضة، تريد طرح مشاريعها الخاصة، عبر استخدام أدوات "متدنية الكلفة" لتحقيق طموحاتها وإعادة تموضعها الجيوسياسي في المنطقة، ولذلك ستغفل هذه القراءة عن عمد، كل ما يتعلق بالراهن اليومي وبالمحلي السوري، لنستطيع أن نرى جزءا مختلفًا من المشهد بعيدًا عن ركام الصراعات الصغيرة البائسة، لقوى محلية مرهقة وتفتقد للبصر والبصيرة في آن.

صراع القوى المتوسطة والإقليمية في إقليم مضطرب

يُستخدم مصطلحا "القوى المتوسطة" و"القوى الإقليمية" بشكل متزايد في الأوساط السياسية والأكاديمية، رغم غموض تعريفاتهما واختلاف الآراء حولهما، تشير "القوة المتوسطة" إلى دولة تحتل موقعًا بين القوى العظمى والدول الأضعف، وتمتلك نفوذًا دوليًا مؤثرًا، وإن لم يكن مطلقًا، تعود جذور المفهوم إلى القرن السادس عشر، لكن استخدامه الرسمي بدأ مع مؤتمر باريس عام 1815، يُعرّف هذا النوع من القوى تقليديًا بناءً على القدرات العسكرية والاقتصادية والموقع الجيوستراتيجي، بينما يركز نهج أحدث على مدى تأثير الدولة وشرعيتها القيادية.

برزت أهمية القوى المتوسطة خلال الحرب الباردة، حيث مثلت دول مثل كندا وأستراليا أطرافًا فاعلة رغم افتقارها للقوة العظمى، بعد الحرب الباردة، صعدت دول مثل البرازيل والهند والصين ضمن مجموعة "البريكس"، ما أدى إلى التمييز بين القوى المتوسطة التقليدية والناشئة.

أما "القوة الإقليمية" فهي دولة تملك تأثيرًا بارزًا في منطقة معينة، وقد تصبح مهيمنة إقليميًا إذا تفوقت على جيرانها، ويشكّل التفاعل المحلي والدولي عاملًا حاسمًا في تحديد النفوذ الحقيقي لكل من القوى المتوسطة والإقليمية.

تلعب القوى المتوسطة والإقليمية دورًا متزايد الأهمية في إعادة تشكيل تقسيم العمل الدولي، خاصة مع تراجع الهيمنة المطلقة للقوى العظمى وتعدد مراكز التأثير العالمي، فبفضل قدراتها الاقتصادية المتنامية ومواقعها الجيوسياسية الحيوية، أصبحت هذه القوى طرفًا فاعلًا في المبادرات العابرة للحدود، مثل مشروع "الحزام والطريق" الذي تقوده الصين، وتسهم القوى المتوسطة، كتركيا وإندونيسيا والبرازيل، في ربط الأسواق الإقليمية، وتوفير بيئات مستقرة نسبيًا للنقل والتجارة، مما يمنحها نفوذًا في تصميم شبكات الإنتاج وسلاسل الإمداد العالمية، من جانب آخر، تسعى القوى الإقليمية مثل إيران وجنوب إفريقيا وإسرائيل، إلى استخدام موقعها ومكانتها لتعزيز مصالحها الاستراتيجية، سواء عبر الانخراط في هذه المشاريع أو طرح بدائل تنافسية، في هذا السياق، لم تعد القوى العظمى قادرة على تنفيذ مشاريع كبرى بمعزل عن شركاء إقليميين ومتوسطي القوة، بل أصبحت بحاجة للتنسيق معهم لضمان الاستقرار والقبول المحلي، ويعكس هذا التحول تعقيد النظام الدولي اليوم، حيث تلعب هذه القوى دورًا مزدوجًا كمساهمين في التنمية العالمية من جهة، وكحراس لمصالحهم الوطنية والإقليمية من جهة أخرى، مما يمنحهم وزنًا سياسيًا واقتصاديًا متزايدًا في رسم مستقبل النظام الدولي.

ويشهد الشرق الأوسط تنافسًا محتدمًا بين ثلاث قوى إقليمية رئيسية: إيران، وتركيا، وإسرائيل، حيث تسعى كل منها لتعزيز نفوذها في المجال الحيوي الإقليمي والتأثير على السياسات الدولية، والاستحواذ على دور فاعل في شبكات سلاسل التوريد وفي التقسيم الدولي للعمل، تستند هذه القوى إلى مزيج من المقومات الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية، وتختلف استراتيجياتها بحسب أولوياتها وأدواتها.

اعتمدت إيران على تحالفات أيديولوجية وشبكات نفوذ تمتد عبر العراق وسوريا ولبنان واليمن، مدعومة بقدرات عسكرية غير تقليدية مثل الميليشيات المسلحة، العابرة للحدود، وذلك بهدف ضمان عمق استراتيجي يربط الخليج العربي بالبحر المتوسط، ما يتيح لها الضغط في قضايا الطاقة والملاحة الدولية، ويعطيها دورا في سلاسل التوريد العابرة من آسيا إلى أوروبا، ولذلك كان مشروعها الأساسي هو خلق مجال نفوذ خالص لها في ما بات يعرف "بالهلال الشيعي"، ووضعت خططا طموحة لبناء شبكات سكك حديدية من الأراضي الإيرانية إلى المتوسط عبر العراق وسوريا، وربط إيران بالبحر الأحمر عبر سكة حديد تمتد من إيران إلى البصرة ومنها إلى ميناء العقبة عبر الأردن، فضلا عن خططها حول شبكات أنابيب الطاقة.

في مقابل المشروع الإيراني، تسعى تركيا لاستعادة دورها كقوة أوراسية من خلال تعزيز وجودها في القوقاز وشرق المتوسط وأفريقيا، وتُراهن على موقعها كممر حيوي في سلاسل التوريد بين أوروبا وآسيا، وربط شبه الجزيرة العربية بتركيا عبر شبكات سكك حديد إما من السعودية إلى الأردن وسوريا أو عبر مشروع ممر "القناة

الجافة" والذي يهدف لربط ميناء الفاو على شط العرب بميناء مرسين عبر شبكة معقدة من الطرق السريعة والسكك الحديدية، ووظفت تركيا صناعاتها الدفاعية المتقدمة والدبلوماسية النشطة لتعزيز نفوذها في الإقليم.

إسرائيل، من جهتها، تعتمد على تفوقها التكنولوجي والعسكري، وتوسع علاقاتها مع دول الخليج وأفريقيا، ما يجعلها لاعبا محوريا في الأمن الإقليمي، وساعيًا للاندماج في مشاريع الطاقة وسلاسل التوريد العالمية، وقد سبق أن طرح إسرائيل كاتس وزير الدفاع الإسرائيلي الحالي، عام 2017 ما يعرف بمشروع " سكك السلام الإقليمية"، لربط السكك الحديدية في الجزيرة العربية من ميناء الدقم في بحر العرب، إلى ميناء حيفا على المتوسط، وقد عزز الطموح الإسرائيلي، المبادرة التي طرحها الرئيس الأميركي جو بايدن لإنشاء ممر اقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا خلال قمة مجموعة العشرين في نيودلهي في 9 سبتمبر 2023، وتهدف المبادرة إلى إنشاء ممر تجاري وسككي ضخم يربط الهند عبر الشرق الأوسط (الإمارات، السعودية، الأردن، وإسرائيل) وصولًا إلى أوروبا، تشمل المبادرة تطوير البنية التحتية، مثل السكك الحديدية والموانئ، إلى جانب خطوط الطاقة والاتصالات الرقمية.

هذا التنافس المحموم بين القوى الإقليمية الثلاث قد يكون هو العامل المؤثر الأبرز على السياسات الدولية في المنطقة، حيث تنخرط القوى الكبرى مع هذه الدول لتحقيق توازنات إقليمية تخدم مصالحها في الطاقة، والأمن، والتجارة العالمية.

أين سوريا

منذ صعود المشروع الإيراني مثّلت سوريا، حلقة أساسية في هذا المشروع، وبعيدًا عن المبررات الأيديولوجية التي يتم التركيز عليها عادة، فإن تعقيد الواقع الجيوسياسي المحيط بإيران، يجعل من سوريا المنفذ الوحيد لها من مأزق الجغرافيا، فإيران محشورة بين شبه القارة الهندية في شرقها وفيها قوتان نوويتان الهند وباكستان، وفي شمالها دول آسيا الوسطى وهي الحديقة الخلفية لروسيا والتي لا تستطيع إيران اللعب بها، وفي غربها تركيا الناهضة والتي تنافس على موقع إقليمي مركزي، وبالتالي لم يبق أمام إيران إلا النفاذ عبر العراق وسوريا للوصول إلى المتوسط، ومن هنا شكلت خسارة سوريا بالنسبة لإيران كارثة جيوسياسية وأحد العوامل الأساسية لانكفاء المشروع الإيراني، ولذلك تحاول إيران استعادة هذا الدور بأي ثمن كان.

في المقابل بالنسبة للاستراتيجية الإسرائيلية فإن سوريا لا تشكل أهمية في حلقات الوصل الجيوسياسي التي تريدها، لكنها أيضا تعتبر ساحة إعاقة باقي المشاريع، فالمشروع التركي مثلًا الساعي لربط شبه الجزيرة العربية

بتركيا لا بد أن يمر بسوريا، لأن العراق بات بإقرار تركيا منطقة هشة أمنيا تسيطر عليه قوى موالية لإيران، ولذلك فإن إبقاء سوريا في حالة عدم استقرار يسمح لإسرائيل بإعاقة المشروع التركي، وذلك من أجل تهيئة الظروف لتنفيذ المشروع الإسرائيلي.

متغيرات المنطقة وخلط الأوراق

في 23/سبتمبر 2023 وقف بنيامين نتنياهو في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، منتشيًا بأوهامه، ورفع خريطتين للمنطقة واحدة خضراء تضم إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي ومصر والسودان، وسماها منطقة الازدهار، والثانية سوداء تضم إيران والعراق وسوريا ولبنان، وسماها منطقة التطرف، وبشّر في هذا الخطاب أن فجر ولادة مرحلة جديدة في الشرق الأوسط قد بدأ وأن المتغيرات طوت القضية الفلسطينية، وأن السلام العربي الإسرائيلي قد أصبح حقيقة واقعية وأن إسرائيل قد استطاعت إعادة تشكيل المنطقة، وتحدث بإسهاب أيضا عن مشروع الممر الاقتصادي الرابط بين الهند وأوروبا عبر الجزيرة العربية وإسرائيل مبشرا باقتراب السلام مع السعودية، وبعد هذا الخطاب بأسبوعين وقع هجوم 7/أكتوبر ما أدى لخلط الأوراق جميعها، ودخلت إسرائيل مرحلة حرب متعددة الجبهات ضد حماس في غزة وحزب الله في لبنان والميليشيات الإيرانية في سوريا، ووصل الصراع إلى حد الصدام المباشر بين إيران وإسرائيل للمرة الأولى في تاريخهما، عبر تبادل القصف الصاروخي.

بعد هذه التطورات انهار محور المقاومة وسقط نظام بشار الأسد وسُحق حزب الله، وتراجعت إيران إلى داخل حدودها في محاولة منها لحماية ما تبقى من نفوذها الإقليمي، حيث لم يبق لها سوى الجماعات الموالية لها في العراق واليمن، ولذلك يشعر نتنياهو أن انتصاره العسكري ضمن الحرب متعددة الجبهات، وضرب استراتيجية إيران التي كانت تعتمد على مبدأ وحدة الساحات، يجب أن يقابله انتصار سياسي يحصد نتائجه بشكل مباشر عبر تحول إسرائيل إلى الدولة الإقليمية المركزية في المنطقة التي توزع الأدوار وتُقسم المنافع.

أدوات الإشغال متدنية الكلفة

إثر سقوط بشار الأسد وهروبه إلى موسكو، بدأت إسرائيل حملة جوية هي الأكبر والأعنف في تاريخها، حيث دمرت كل الأصول العسكرية للجيش السوري، وحطمت كل القواعد والمطارات والموانئ العسكرية، والمنظومات القتالية باختلاف أنواعها، وهذا لا يدل على الصدمة التي شعرت بها إسرائيل نتيجة السقوط المدوي والسريع وغير المتوقع للمجرم بشار الأسد وحسب، بل يدل أيضًا على الارتباك الاستراتيجي الذي وقعت به إسرائيل، فسقوط بشار تم على أيدي قوى حليفة لتركيا، وبالتالي فإن إسرائيل شعرت أن كل ما قامت به من حروب خلال

العام ونصف الماضية، والتي أدت لإضعاف محور إيران، ومهد لسقوط بشار الأسد، قد جنت ثماره تركيا على المستوى الإقليمي، ولذلك بعد تحطيم القوة العسكرية السورية، بدأت إسرائيل التسويق لقضية حماية الأقليات، ثم اختصرتها لحماية الدروز، وهذا الاختصار له مبرراته ضمن الاستراتيجية الإسرائيلية وسنأتي على ذكرها لاحقا.

للأسف باتت التصريحات الإسرائيلية عن حماية الدروز ومنع انتشار القوات السورية في الجنوب السوري، الخبز اليومي لمسؤولي الحكومة اليمينية المتطرفة في إسرائيل، وصدق بعض الواهمين والذين لا يعرفون أنهم باتوا أداة "منخفضة الكلفة" لإبقاء الوضع الأمني مضطربا وغير مستقر في جنوبي سوريا، صدقوا أنهم قادرون على الانخراط في لعبة إقليمية ودولية أكبر وأبعد من ساحة مضافاتهم، فالهدف الإسرائيلي لم يكن في يوم من الأيام ولن يكون حماية الدروز أو سواهم، لأن المشروع الإقليمي الدولي الذي تسعى إسرائيل لتحقيقه أبعد كثيرًا من حارات وشوارع الجنوب السوري وصراعاته المحلية.

السويداء وجنوبي سوريا في تقاطع المصالح

في خطبة نتنياهو في سبتمبر عام 2016 في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحدث عن أن إسرائيل تخوض صراعها مع إيران بالنيابة عن "الدول العربية السنية"، وتتالت تصريحات إسرائيل حول هذه السردية بالذات، من أن إسرائيل تواجه إيران " الشيعية" لمصلحة الدول العربية " السنية"، وبشر نتنياهو كثيرًا في السنوات الماضية لوحدة الهدف وأن الدول العربية وإسرائيل يواجهون مخاطر واحدة تتمثل في إيران والتطرف الإسلامي وأن التحالف العربي الإسرائيلي ضروري لاستقرار المنطقة، وبعد اتفاقيات إبراهيم وتوسيع دائرة السلام الإسرائيلية العربية ظنت إسرائيل أن مشروعها الإقليمي قد انتصر، ولا سيما بعد أن تراجع المشروع التركي اعتبارا من عام 2014 وانكفأ إلى حد مواجهة الصراعات الداخلية في تركيا والتي تجلت في محاولة الانقلاب في يونيو عام 2016، ومن ثم سقوط حلب في ديسمبر من نفس العام، وما يعني ذلك من تراجع كبير للمشروع التركي، في ذلك الوقت ظنت إسرائيل أن مهمتها الوحيدة المتبقية لها تتمثل في إزاحة المشروع الإيراني حتى تخلو لها المنطقة بالكامل.

لكن تطورات الأوضاع السريعة في سوريا وسقوط بشار الأسد الذي مثل الحلقة الأهم في حلقات المشروع الإيراني، وإعادة تموضع تركيا إقليميا بعد تعزيز علاقاتها مع الدول العربية ولا سيما دول الخليج ومصر، وبعد صياغة تفاهمات جديدة بينها وبين هذه الدول، أجبرت إسرائيل على إعادة النظر في واقعية تحقيق مشروعها، ولذلك فإن مسألة إبقاء سوريا تحت وقع النيران وضمن حالة من الاضطراب هو الهدف الذي تعمل عليه

إسرائيل، لأن أي مشروع إقليمي عابر للحدود يربط بين الخليج العربي وتركيا لابد أن يمر بجنوبي سوريا، ولذلك كان تركيز إسرائيل على موضوع الجنوب، وليس الساحل أو المنطقة الشرقية مثلا.

ولذلك فإن كل ما نسمعه في الإعلام وكل هذا الصخب حول موضوع الصراع في السويداء، يجب أن تتم قراءته ضمن المعطيات الحقيقية لمصالح الدول الإقليمية التي تبحث دومًا لتحقيق سياساتها على "أدوات متدنية الكلفة"، فإسرائيل تستطيع ببضع تصريحات إعلامية حول حماية الدروز، وبمساعدات لا تتجاوز كلفتها عشرات آلاف من الدولارات، أن تدفع بكثير من الحمقى للرهان على إسرائيل، أو بكثير من الحمقى للقول" "ألا ترون أن الدروز عملاء لإسرائيل"، والدليل هو تصريح نتنياهو وقوله كذا وكذا، والدليل هو تحركات الجيش الإسرائيلي، وكذا كذا....، ثم تبدأ حفلات الجنون على وسائل التواصل الاجتماعي والتي تنتهي بسقوط قتلى وجرحى في الشارع من الأمن العام أو من المجموعات الدرزية المسلحة أو من المدنيين، والعرب قديما قالت أول الحرب الكلام، وفعلا فإن إسرائيل بقدرتها التقنية وإمكانياتها على مستوى الذكاء الصناعي وإدارة منظومات التواصل الإلكتروني، قادرة على خلق حرب عاصفة في فنجان قهوة بإحدى مضافات مدينة قنوات أو في اللجاة أو سواها، وستجد للأسف الكثير من الآذان الصاغية ومن الملتاثين طائفيًا الذين ينفذون سياساتها من دون أن يعلموا، وهم يظنون أنهم حملوا سلاحهم غيرة للدين أو انتصارًا للرسول الكريم.

ملاحظة منهجية: التحليل السابق يتعمد إغفال كل فواعل الصراع المحلية، وذلك لصالح إبراز العامل الإقليمي كعامل "إفضاء" وفق تعبير ابن خلدون، وهو العامل الذي يطلق مجموعة ديناميات تتفاعل مع بعضها لخلق واقع معقد وصراعات متعددة المستويات منها هوياتي ومنها ديني ومنها سياسي ومنها اقتصادي اجتماعي.

أما ما هو الحل للوضع في السويداء، فهذا ما سأفصله في مقال لاحق يتضمن رؤية متكاملة لتصور أولي لحل سياسي في السويداء وفي الجنوب السوري عموما، وفي باقي المحافظات السورية.

سوريا والمطالب الأمريكية الثمانية: الدبلوماسية والأمن وتوازن القوى المتغير

المصدر: المراقب السوري. 21 أبريل/نيسان 2025. https://syrianobserver.com/foreign-actors/syria-and-the-eight-american-demands

نُشرت هذه المعلومات لأول مرة في مجلة "المجلة"، التي استعرضت وثيقة سلمتها الدبلوماسية الأمريكية ناتاشا فرانشيسكي لوزير الخارجية السوري أسد الشيباني خلال اجتماع في بروكسل في مارس الماضي. تتضمن الوثيقة، التي صاغها ممثلون عن الإدارتين الأمريكية المنتهية ولايتها والقادمة، ثمانية مطالب رئيسية: 1- تشكيل جيش سوري محترف وموحد، لا يضم مقاتلين أجانب في مناصب قيادية رئيسية. 2- الوصول الكامل إلى جميع منشآت الأسلحة الكيميائية والبنية التحتية المرتبطة بها.

3 - تشكيل لجنة للتحقيق في مصير الأمريكيين المفقودين، بمن فيهم الصحفي أوستن تايس.4- إعادة أفراد عائلات داعش المحتجزين حاليًا في مخيم الهول، الخاضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية (SDF)، إلى

أوطانه.5.- التعاون المستمر مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في الحرب ضد داعش. 6- تفويض للولايات المتحدة بإجراء عمليات مكافحة الإرهاب على الأراضي السورية تستهدف الأفراد الذين تعتبرهم تهديدًا للأمن القومي.7- إعلان عام يحظر جميع الميليشيات والأنشطة السياسية الفلسطينية في سوريا، مصحوبًا بترحيل أعضائها في محاولة لمعالجة المخاوف الأمنية الإسرائيلية. 8-الالتزام بمنع التمركز العسكري الإيراني في سوريا وتصنيف الحرس الثوري الإسلامي رسميًا كمنظمة إرهابية -

. وبينما تغطي الوثيقة قضايا أمنية واسعة النطاق، إلا أنها تغفل بشكل ملحوظ مطالب محددة لتشكيل حكومة انتقالية، أو إصلاح دستوري، أو تطبيق العدالة الانتقالية. وتظهر هذه القضايا فقط في الملاحق ولا تُعتبر شروطًا ملزمة. وفي مقابل الامتثال، اقترحت واشنطن تمديد الإعفاءات الحالية من العقوبات، المقرر أن تنتهي في يوليو/تموز، وأشارت إلى احتمال إصدار الرئيس دونالد ترامب أمرًا تنفيذيًا بتعليق قانون قيصر. يُنظر إلى هذا القانون، الذي يُعد حجر الزاوية في الضغط الاقتصادي الأمريكي على سوريا، على نطاق

واسع على أنه عائق رئيسي أمام إعادة إعمار البلاد والحصول على المساعدات الخارجية. دمشق ترد: تعاون حذر وتحفظات حازمة. كان رد الفعل الأولي للحكومة السورية هو خيبة الأمل. اعتبر المسؤولون في دمشق العديد من التدابير المقترحة انتهاكات للسيادة الوطنية، وخاصة القيود المفروضة على النشاط السياسي الفلسطيني، واستهداف أفراد محددين، واحتمال حرية عمل الجيش الأمريكي داخل الحدود السورية. ومع ذلك، قدمت وزارة الخارجية السورية ردًا رسميًا مكتوبًا إلى واشنطن الأسبوع الماضي. وبينما أعرب الرد عن تحفظات بشأن أحكام محددة، فقد حدد أيضًا الخطوات التي اتخذتها دمشق بالفعل في مجالات تتماشى مع المخاوف الأمريكية. ويقوم المسؤولون الأمريكيون حاليًا بتقييم الرد. ويبدو التقدم ملموسًا للغاية على صعيد الأسلحة الكيميائية. في فبراير/شباط، استضاف الرئيس الشرع وفدًا من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، برئاسة المدير العام فرناندو أرياس، في أول زيارة رسمية للمنظمة إلى دمشق منذ سقوط الأسد. رحّب أرياس بالتواصل باعتباره "بداية جديدة"، وأشار إلى أن الزيارة قد تُفضي إلى حل نهائي لملف الأسلحة الكيميائية السوري العالق منذ فترة

طويلة. وقد حددت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أكثر من 100 موقع إضافي يُحتمل ارتباطها بالبرنامج، والتي اكتُشفت بعد إطاحة الأسد. كما تحركت دمشق لتقييد أنشطة الفصائل الفلسطينية المسلحة، وتكثيف جهودها ضد داعش، وتعزيز التنسيق مع قوات سوريا الديمقراطية (SDF) المدعومة من الولايات المتحدة. وفي إنجازٍ مهم، وقّع الرئيس الشرع اتفاقية مع قائد قوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، الذي زار دمشق مرتين على متن مروحيات أمريكية. وقد بدأت الاتفاقية، المستندة إلى "ورقة مبادئ" مشتركة وُقّعت في 10 مارس/آذار، تتجسد بالفعل من خلال سلسلة من الخطوات العملية. في إطار هذا المشهد الأمني المتطور، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن خطط لتقليص وجودها العسكري في سوريا إلى أقل من 1000 جندي. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز مؤخرًا أن مئات الجنود الأمريكيين قد بدأوا الانسحاب من شمال البلاد، وأن ثلاثًا من القواعد العسكرية الثماني القائمة من المقرر إغلاقها. يتزامن هذا الانسحاب العسكري مع وقف إطلاق النار بين قوات سوريا الديمقراطية والقوات التركية في شمال شرق سوريا، مما يعكس إعادة تقييم أوسع للانخراط الأمريكي في المنطقة، ويؤكد على

الطبيعة الهشة، وإن كانت ذات طابع تحويلي، للترتيب الجديد بين واشنطن ودمشق. فرصة هشة معرضة لخطر الانهيار. ومع ذلك، لا يزال الطريق إلى الأمام غير مؤكد. فبينما اتخذت دمشق خطوات ملحوظة للتوافق مع أجزاء من المطالب الأمريكية، فإن تحفظاتها – لا سيما فيما يتعلق بالعمليات العسكرية الأمريكية على الأراضي السورية والحظر السياسي على الفصائل الفلسطينية – تشير إلى طريق مسدود محتمل. وإذا استمرت هذه النقاط الشائكة، فقد تضع الحكومة السورية الجديدة على خلاف مع واشنطن، وتُلقي بظلالها على التقارب الهش في العلاقات.

علاوة على ذلك، فإن أي تردد ملحوظ من جانب دمشق في الامتثال الكامل للشروط قد يؤدي إلى تعقيد المناقشات الجارية بشأن تخفيف العقوبات، بما في ذلك التعليق المحتمل لقانون قيصر.

ترجمة حرفية لتعليق الناطقة الرسمية باسم البيت الأبيض كارولين ليفيت (14أيار2025)

اليوم، التقى الرئيس ترامب، بدعوة من ولي العهد محمد بن سلمان، مع الرئيس السوري أحمد الشرع. وقد انضم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عبر الهاتف إلى الاجتماع. وأشاد الرئيس أردوغان بالرئيس ترامب لقراره رفع العقوبات عن سوريا، وتعهد بالعمل جنبًا إلى جنب مع السعودية لتعزيز السلام والازدهار في سوريا. كما أثنى ولي العهد على قرار الرئيس ترامب، واصفًا إياه بالشجاع. وشكر الرئيس ترامب كلًا من الرئيس أردوغان وولي العهد على صداقتهما، وأبلغ الرئيس الشرع بأن أمامه فرصة عظيمة لفعل شيء تاريخي في بلاده. وحث الرئيس ترامب الرئيس الشرع على:

1. التوقيع على اتفاقات أبراهام مع إسرائيل
2. مطالبة جميع الإرهابيين الأجانب بمغادرة سوريا
3. ترحيل الإرهابيين الفلسطينيين
4. مساعدة الولايات المتحدة في منع عودة تنظيم داعش
5. تولي مسؤولية مراكز احتجاز داعش في شمال شرق سوريا

وشكر الرئيس الشرع الرئيس ترامب وولي العهد والرئيس أردوغان على جهودهم في ترتيب هذا الاجتماع، وأكد على الفرصة الكبيرة التي يتيحها انسحاب الإيرانيين من سوريا، وعلى المصالح المشتركة السورية–الأمريكية في مكافحة الإرهاب والقضاء على الأسلحة الكيميائية. وأكد الرئيس الشرع التزامه باتفاقية فصل القوات لعام 1974

مع إسرائيل. واختتم بالإعراب عن أمله في أن تكون سوريا حلقة وصل حيوية في تسهيل التجارة بين الشرق والغرب، ودعا الشركات الأمريكية للاستثمار في قطاعي النفط والغاز السوريين.

كما تم مناقشة الحرب بين روسيا وأوكرانيا والحرب في غزة.

حول قوة الأفكار في التحولات الكبرى التاريخية

- **بيري أندرسون –**
- عدد شهر أيار 2025 من صحيفة "لوموند ديبلوماتيك"

تقديم وعرض د. منذر أبو مروان اسبر

– 1–

يتناول المفكر والمؤرخ وعالم الاجتماع البريطاني بيري اندرسون؛ الذي نشر عدة مؤلفات تُرجم بعضها إلى اللغة الفرنسية أو اللغة العربية؛ مسألة دور الافكار في التحولات التي عرفها التاريخ تحت عنوان "حول قوة الأفكار" في صحيفة اللوموند ديبلوماتيك الفرنسية، عدد أيار 2025.

ذلك أن البعض يعيد الموجة الرجعية الحالية إلى أيديولوجيين أمثال جيمس دافيد فانس أو ستيفن بانون أو بيتر تييل، في حين أن البعض الآخر يربطها بنتائج العولمة، والسؤال هو الآتي: بأية شروط تلتقي الأفكار مع القوى الاجتماعية لتغيير العالم؟ ولمّا كان مقال اندرسون واسعًا، عمدنا إلى عرضه من خلال الموضوعات التي يطرحها في مبحثه الهام والغني.

يبدأ الكاتب بالتساؤل فيما إذا كانت الأفكار ظواهرًا صافية إلى جانب الصيرورات المادية والاجتماعية الأكثر عمقًا أو أنها قوى فاعلية التعبئة المستقلة؟ وعلى عكس التوقعات كلها، يقول الكاتب إن "الإجابات المقدّمة على هذا السؤال لا ترسم خط تقاسم واضحًا بين اليمين واليسار". فالعديد من المفكرين المحافظين والليبراليين يعظمون سمو القيم الاخلاقية والمثل الكبرى في التاريخ" في حين أنهم يبخسون لدى الراديكاليين نظرتهم في أن

التناقضات الاقتصادية محرك التاريخ. ومن بين اليمينين المثاليين هناك بنيديتو كروتشه أو كارل بوبر أو فريديربك مينيك الذي أعلن أن "الأفكار التي يحملها ويصوغها البشر الأحياء تشكل منسوج الحياة التاريخية". وعلى عكس ذلك هناك شخصيات يمينية تشجب التعلق بالعقائد المصنوعة كأوهام فكرية وذلك بمعارضتها بالنوازع البيولوجية أو العادات والأعراف.

هنا يتعرض الكاتب إلى أن المنظرين للمصالح المادية وكل منهم على طريقته، أكان "فريديريك نيتشه، اولويس ناميه، أو غاري بيكر؛ إنما يسارعون في دحض الحجج القائمة على قيم الاخلاق أو السياسة". ويكاد يكون الأمر نفسه لدى اليسار بوجود تباينات داخله، وأولًا عند المؤرخين، حيث أن وجهات نظرهم حول الأفكار يقوم بدايةً من فرناند بروديل باللامبالاة الكلية إلى تمسك ريشار هنري توبني الخالص بها. و"هذا ما نراه عند المؤرخين البريطانيين الماركسيين من ادوار تومبسون الذي كرس حياته لنقد الاختزالية الاقتصادية حتى هوبسبوم الذي لايهتم كثيرا بالافكار في كتابه : تاريخ القرن العشرين".

وعلى صعيد القادة السياسيين فإن "الهوة تبرز أكثر عمقًا عبر ما أعلنه ادوار بيرنشتاين قائلًا: "الهدف لا قيمة له، الحركة هي كل شيء". و"في حين أن بيرنشتاين كان يعتقد انه كان وفيا لماركس بما اعلنه، فإن لينين قد ندد به بعدها بسنوات قائلًا على الطرف المقابل "لا يوجد من حركة ثورية دون نظرية ثورية". والمسألة هنا لا تتعلق بإصلاحيين وثوريين، بقدر ما تقسم اليساريين الماركسيين أنفسهم. ذلك أن "روزا لوكسمبورغ تعتبر أن التغييرات الكبرى التاريخية تجد براعمها في العمل العفوي للجماهير أكثر مما توجد في الأفكار المسبقة، وتخلص إلى القول: "في البدء كان الفعل". أمّا أنطونيو غرامشي فإنه "يرى أن الحركة العمالية لا تحقق الانتصارات المستمرة الا عبر الجانب الايديولوجي، أي ما يسميه بالهيمنة (القيادة) الثقافية والسياسية على المجتمع وحتى لدى الخصوم".

الاختلاف قائم أيضًا "بين ماو وستالين حول العملية التي تقود إلى الاشتراكية حيث أن ستالين يقول بتطور القوى المادية الإنتاجية بينما يلاحظ ماو أنها مسألة الثورة الثقافية التي تغير الذهنيات والعادات". كيف يمكن الفصل في هذه الخلافات القديمة ،لا سيما وأن "كل الأفكار لا تكتسي نفس الصيغ ولا تنتشر على نفس الاصعدة وأن الأفكار التي تساهم في التحولات الفاصلة تتعلق بمنظومة الايديولوجيات الكبرى النهجية". بهذا، فإن عالم الاجتماع غوران تيربورن ؛ يقترح في كتابه" ايديولوجية السلطة وسلطة الايديولوجية _ 1980، تصنيفًا متميزًا حسب محورين اساسيين: أيديولوجيات وجودية أو تاريخية وايديولوجية اشتمالية أو تمايزية". بيد أنه يعود "

للشخصية المحافظة البريطانية ت. س. ايليوت التحليل الأكثر إنارة للأيديولوجيات التي طبعت التاريخ، بإحلال كلمة ايديولوجيا محل الثقافة ليعيد تعريف النظم الكبرى للاعتقادات وذلك كبناء مفاهيمي على عدة درجات من التعقيد.

ففي الطوابق العليا هناك الصياغات الفكرية للخاصة من النخب الثقافية؛
وفي الطوابق الوسطى هناك صياغات اكثر عمومية؛
وعلى مستوى الشعب البسيط هناك التبسيط والايجاز.

إلى جانب ذلك توجد اصطلاحات تعبيرية وممارسات رمزية توفر وحدة الطوابـق.

ويبين اندرسون أن ايليوت إنما يفكر بطبيعة الحال بالمسيحية كاعتقاد شمولي يجمع بين التفكير التيولوجي الغامض وبين التعاليم الأخلاقية وبين الاعتقادات الشعبية الساذجة العامرة بالصور والسرديات المقدسة. إنها الديانات التي ولدت انطلاقًا من الألف الأول قبل عصرنا والتي تقدّم أرضية للرؤية الأمثل لدور الأفكار في التغيير التاريخي، ذلك أنه "لا يوجد من ينفي أثرها الهائل على مناطق واسعة في المعمورة، بنفس الوقت الذي يصعب تحديد اصول التغيير المادي والاجتماعي، التغيير الذي يقاس بمقدار انتشارها من مكان إلى آخر في العالم". هكذا، فإن كل ما يمكن التنويه عنه أن التوحيد السياسي للعالم المتوسطي الذي قامت به الإمبراطورية الرومانية، قد خلق سياقًا مؤاتيًا لانتشار دين توحيدي وهو المسيحية. كما أن سياق البيئة الصحراوية والعامل الديمغرافي المتزايد فيها و(التواصل الجغرافي للعالم المتوسطي وانتشار المخطوطة العربية) قد ساعد على توسع الدين التوحيدي الآخر وهو الإسلام.

يستنتج اندرسون أن التباعد الزمني لفهم الأسباب وبين النتائج في انتشار الدين التوحيدي "يؤكد على القوة المستقلة للأفكار" في حضارة هذه الديانات. وبطبيعة الحال "فإن هذه الديانات قد أدت إلى نتائج مختلفة. فاذا كانت المسيحية قد غيرت تدريجيًا ومن الداخل عالمًا إمبراطوريًا دون أن تغير بعمق بنيته الاجتماعية بتشكيل كنيسة إلى جانب الدولة واستمرارها بعد سقوط هذه الدولة فقد وفرت بذلك بعض الاستمرارية الايديولوجية والمأسسية التي سمحت ببروز النظام الاقطاعي. وبالمقابل أعاد الإسلام "ترتيب الخارطة السياسية للعالم المتوسطي والشرق أوسطي (وتعمم نظام خراجي مركزي ساعدت عليه الفتوحات العسكرية وقيام دورة اقتصادية

على امتدادها). بهذا، فإن اندرسون يشير إلى أن التغيير الكبير للاعتقاد في روما و القاهرة لم يقد إلى حروب أيديولوجية مستمرة لا بين المسيحيين والوثنيين ولا بين المسيحيين والمسلمين.

-2-

تغيّر كل شيء في العصر الحديث، فعلى عكس تعاليم المسيح أو محمد، فإن الإصلاح البروتستانتي كان نظامًا عقائديًا مكتوبًا تم عبر النصوص الجدالية لمارتن لوثر أو اولبيش زوينجلي أو جان كالفان، وهو بهذا لم يفرض نفسه إلا بعد ذلك كقوة مأسسية كبرى. أما الظروف الاجتماعية والمادية التي كانت وراء ظهور هذا الإصلاح فهي معروفة أكثر من سواها في فساد كنيسة النهضة، وصعود الشعور القومي، واختراع الطباعة، إلخ. ومع ذلك فإنّ الجديد أيضًا يعود إلى الإصلاح–المضاد داخل الكنيسة الكاثوليكية (اليسوعية) والذي عبر عن نفسه بمواجهة صدامية أيديولوجية كلية سواء على أرضية النقاشات الميتافيزيقية أو أرضية التفكير أو الدعاية الشعبية.

هذا ما أطلق في أوروبا انتفاضات كبرى متعددة من التمردات والنزاعات المسلحة الدموية أو الحروب الأهلية. من هنا يقول الكاتب "أننا لا نستطيع أن نجد مثالًا مقنعًا للتغيير التاريخي الذي تبثه الأفكار مثلما الصراع البروتستانتي–الكاثوليكي". بهذا فإن الانتفاضات التي دشنت خلق الدولة–الأمة الحديثة في أوروبا، أوجدت ثورات البلاد المنخفضة (هولندا) ضد إسبانيا في القرن السادس عشر، والتمرد الكبير، والثورة المظفرة في بريطانيا في القرن السابع عشر، وكانت كلها لاعتبارات أيديولوجية.

وبالمقارنة مع ذلك، فإن ما أشعل الثورة الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر كان من طبيعة أخرى عادية. "فمناهضة المستوطنات الأمريكية الشمالية ضد التاج البريطاني نتج عن مصلحة اقتصادية ضيقة رفضا للضريبة المفروضة عليها لتمويل الدفاع ضد الهنود الحمر الأصليين". وفي فرنسا فإن أزمة مالية حادة تعود إلى اعباء التدخل الفرنسي في حرب الاستقلال الأمريكية، بما أجبر السلطة على الدعوة إلى مجلس اقطاعي مجمد لفئات المجتمع "الثلاثة النبلاء والكنيسة والشعب". بيد أن الإصلاحات التي طرحت في المجلس المنعقد قد رفضت وأنتجت حالة ثورية أطاحت بالنظام الاستبدادي الديني الإقطاعي عام 1789. وعليه فإن اندرسون يؤكد "أن إسقاط النظام القديم (في الحالتين) لم يكن متوقعًا أو مستمدًا مباشرة من منظومة ايديولوجية متماسكة".

ولا شك بوجود خلفية من الثقافة النقدية التي كان قد طرحها عصر الأنوار، خزانًا من الأفكار القابلة للانفجار، لكنها كانت بانتظار وضعية اجتماعية راديكالية لتفعيلها بما سمح بخلق نظام جديد على أنقاض النظام السابق.

ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى الرأسمالية والاشتراكية والقومية قائلًا: "إذا كان الإصلاح البروتسنانتي قد ترك لنا فكرة الفردانية، وإذا كان الميراث الفكري لثورات القرن الثامن عشر يمكن بوجه رئيسي في السيادة الشعبية والحقوق المدنية، فإن هذا لم يكن إلا ادوات نظرية ضرورية لطرح حرية تقرير النظام الاجتماعي، وبالتالي تحديد شكل هذا التنظيم ومحتوى الرفاه الجماعي فيه. "تلك هي المسألة التي طرحتها الثورة الصناعية الوليدة على القرن التاسع عشر".

هناك ثلاث انماط من الإجابة على هذه المسألة: في عام 1848 عندما ظهر البيان الشيوعي لماركس وانجلز كانت المواجهات الاجتماعية الصدامية قائمة، ولقد واجهت أوروبا اختيارًا يتعلّق بالمعمورة كلها ألا وهو : الرأسمالية أو الاشتراكية. للمرة الأولى تتصدر مبادئ متعارضة للتنظيم الاجتماعي، فالاشتراكية كانت موضوع تنظيرات متعددة كحركة سياسية ومشروع تاريخي، أما الرأسمالية – التي يجب عدم خلطها مع المجتمع المركنتيلي لآدم سميث – فقد كانت مفاهيم مجزوءة للمدافعين عن الملكية الخاصة وابقاء الأمور على ما هي عليه، عوضًا عن بناء أيديولوجية رأسمالية. ولهذا نجد عددا من المفكرين المحافظين كتوماس كارليل أو شارل موراس يطرحون أنفسهم معارضين للرأسمالية بينما يقف بعض المفكرين الليبراليين مثل جون ستيوارت ميل أو ليون فاراس إلى جانب الاشتراكية المعتدلة.

ومما لاريب فيه أن اشتراكية القرن التاسع عشر المادية امتلكت أكثر من غيرها حماسًا قويًا لدى دعاتها أكثر من مثيله لدى خصومها، ذلك أنه إذا كان للنظام القائم أن يعتمد على القوة وعلى التقاليد، فإن الأيديولوجيا الاشتراكية قد وجدت لها في منتصف القرن العشرين أنصارًا على امتداد جغرافي واسع لم تحققه أية أيديولوجيا دينية.

القوة الثالثة إلى جانب الرأسمالية والاشتراكية والتي كانت فاعلة ومن طبيعة مختلفة هي القومية التي أظهرت منذ 1848 قدرة واسعة على الحشد في أوروبا. وقبل أن تنتشر في العالم، فإن ميزتين تسمانها من وجهة النظر السياسية. فقرها كمنظومة عقائدية من جانب، ومن جانب آخر الإنتاج المحدود لعدد من المفكرين

وعلى رأسهم فيخته الألماني. وبما أن القومية قد أظهرت نوعًا من الفراغ المفاهيمي النسبي، فلقد ولدت باجتماعها مع الرأسمالية حمية ناشطة في بداية النزاع بين إمبرياليات 1914 ومع صعود الخطر الفاشي حتى الحرب العالمية الثانية، وعلى مستوى آخر، فإن القومية في جمعها بالاشتراكية أعطت ولادة حركات ثورية تحررية في العالم الثالث.

_ 3_

الأفكار وبدايات القرن العشرين

مع بدايات القرن العشرين، فإن عدة ثورات قد هزت دولًا أساسية في أطراف العالم الإمبريالي: المكسيك والصين وروسيا وتركيا. وبالرغم من ترافقها، فإن ظروفها وأحداثها مختلفة عن بعضها بعضًا. ففي روسيا والصين، ستلعب الأفكار الدور الأكبر في المسار الثوري. وفي المكسيك وروسيا، فإن الحركة الشعبية ستقوم بالدور الأهم، وفي تركيا فإن التغيير القومي سيكون الأقوى. وعلى الرغم من فشل الانتفاضة الصينية عام 1911، فلقد خلقت تربتها الفكرية ما سيغذى الثورة الصينية الماركسية المنتصرة عام 1949، في حين أن تأثير الكمالية التركية سيتوقف عند الخلاص القومي التركي في استيراد افكار متنوعة من الخارج.

غير أن التضارب سيتضح بوجه خاص بين الثورة الروسية والثورة المكسيكية، لماذا؟ لأن الاضطرابات الاجتماعية في المكسيك والتي استمرت عشر سنوات لم تطلق شرارتها منظومة كبرى أيديولوجية، كما لم تولد منظومة بدورها إذ لم تعرف هذه المرحلة إلا الوضعانية (إخضاع المعرفة بصورة صارمة للوقائع الملموسة) والتي انتهى الثوريون بالإطاحة بها. أما الثورة الروسية فقد اتبعت مسارًا مختلفًا، ففي بداياتها كانت محدودة بالأفكار مثل الثورة المكسيكية، إذ كانت انفجارًا عفويًا من الاستياء الشعبي وذات شعارات بسيطة مثل شعارات ايميليانو زاباتا: الخبز، الأرض، السلام، الشعارات التي سارعت في سقوط القيصرية. إلا أن البلاشفة وقد اصبحت مقاليد الأمور بيدهم انتهجوا الأيديولوجية الأكثر تماسكًا واكتمالًا، نقصد الماركسية.

هذا التفاوت بين الأسباب المادية والمثل في الأهداف، يذكر بظروف اليعاقبة للعام الثاني للثورة الفرنسية. ولئن كانت لثورة أكتوبر، وعلى خلاف الثورة المكسيكية، نتائج تتعدى الحدود الروسية، فلا مندوحة عن القول أن ماركس قد ترقب في نهاية حياته أن تقوم روسيا "باختصار التطور الرأسمالي بفضل ثورة شعبية من شأنها أن

تخلق في أوروبة سلسلة من ردود الفعل الثوري". والواقع أن استراتيجية لينين كانت متوافقة بشكل قل أو كثر مع توقعات ماركس، إلا أنه، أي لينين، كان مرتابًا في إمكانية بناء الاشتراكية في بلاد طرفية ومتخلفة كروسيا" في الوقت الذي كان يساوره الأمل بخلق مثل ثوري في القارة العجوز، حيث أن الشروط المادية تسمح بوحدة المنتجين على صعيد متقدم من الإنتاجية الصناعية.

لكن ما حدث في الغرب هو عكس تلك التوقعات، لأن الغرب نفسه استطاع أن يخنق كل توجه ورغبة في الثورة، في حين أنها انتشرت في الشرق وفي البلدان الأكثر تأخرا من روسيا. إن النجاح السياسي الذي عرفته الماركسية يظهر وكأنه تفنيد للمفترضات النظرية. فالتفكير الماركسي–اللينيني يشير إلى أن البنى التحية تحتم البنى الفوقية، و"بتعبير آخر، فإن النظام الأيديولوجي هو انعكاس للممارسة المادية ". بهذا فإن " ماركس لم يقل كلمته الأخيرة " حسب اندرسون.

دور الأفكار في المعسكر المقابل ؟

إذا كانت الرأسمالية لم تستطع حل أزمتها مع الشيوعية، فإن الحرب الباردة قد أجبرتها على شحذ حججها وذلك بإعادة صياغة التضاد معها لصالحها، كيف؟ بطرح النزاع لا على أنه تعارض بين الرأسمالية والاشتراكية وانما بين الديمقراطية والتوتاليتارية. هذا الإنشاء الماكر، وإن كان يعطي للغرب الأطلسي ورقة لصالحه بالعلاقة مع الستالينية، إنما هو إنشاء تجريدي يحاول باستخدامه إخفاء العديد من الديكتاتوريات العسكرية والبوليسية فيه ودعمها.

وفي المواجهة بين الكتل، يتبدى الخطاب الديمقراطي أقل قيمة في البلدان الرأسمالية المتقدمة ذات السكان المقتنعين بتفوق شروطهم الحياتية. كما أن تأثيره ولأسباب واضحة هو أقل أهمية في العالم الذي كان منذ فترة بسيطة يعيش تحت النير الاستعماري لهذه الدول. وبدون شك ساهمت برامج الراديو الأوروبي أو راديو الحرية ؛ في انتصار الغرب. والسبب الرئيس لهذا الانتصار يكمن في الجاذبية التي لا يمكن مقاومتها لاستهلاك السلع المادية لدى الجماهير المعوزة، وربما أكثر عند النخب البيروقراطية. وبتعبير آخر فإن (العالم الحر) "مدين أكثر في انتصاره إلى الرغبة الجامحة في التسلع البضاعي".

مع نهاية الحرب الباردة، فإن الرأسمالية تطرح نفسها مرحلة أخيرة للتطور الاجتماعي و"أصبحت السوق الحرة الأفق الذي لا يمكن تجاوزه، فبدونه لا يوجد من تحسين فعلي من لاباز إلى بكين ومن أوكلاند إلى دلهي ومن موسكو إلى بريتوريا، بينما المعجبون في منظريه، نقصد فريدريك هايك أو ميلتون فريدمان، يتأبطون حقائب الوزارات الماليةِ".

أما التطور الثاني الأهم في هذه المعسكر فهو معركة حقوق الإنسان تحت ضغوط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وإذا كان الليبراليون ضد التدخل الاقتصادي حتى لو كان لأسباب توزيعية عادلة، فإنهم يرفعون التدخل العسكري كما حدث في الخليج، التدخل الذي كان استجابة للمصالح البترولية الغربية...وأدت تبعاته إلى إقامة نظام دولي جديد يستظل بالقوة العسكرية الأمريكية. كما أن الحصار الذي فرض بعدها على العراق وتوسيع القصف العسكري عليه مع كلينتون وبلير لم يكن عملية "إنسانية" وإنما عقابًا لشعب بأسره. أخيرًا، فإن إطلاق حرب شاملة على البلقان وقصف يوغسلافيا قد تم دون موافقة مجلس الأمن الذي أصبح واجهة للحلف الاطلسي.

هكذا، "فباسم الحقوق الإنسانية يتم تقرير أن الحق الدولي فوق سيادة الدول الصغيرة التي أغضبت واشنطن أو بروكسل". إن الليبرالية الجديدة التي تكرست بقوة تكاد لا تعرف حدود لها وأكثرية حكومات نصف الكرة الأرضية تخضع، مهما كان اللون السياسي للحصارات أو الاحتلالات أو التدخلات العسكرية.

ويسوق اندرسون مثالًا "الديمقراطيات–الاشتراكية التي كانت تتميز ببعض الاستقلالية في سياساتها الخارجية، وتتصرف اليوم في خدمة المقتنصين الغربيين. وفي هذا السياق، فإن النرويج قد ختمت بشمعها السيطرة الاسرائيلية على فلسطين بينما سهلت فنلندا القصف الاطلسي على يوغسلافيا... والتحقت كل بلدان إسكندنافيا بركب الرهط المسعور في أوكرانيا".

ما الذي يستخلصه اليسار؟

يطرح اندرسون خاتمة السؤال حول ما يستخلصه اليسار من هذا التاريخ ؟ يجيب قائلا : قبل كل شيء قوة الافكار، عندما يتعلق الأمر بفعل سياسي وبتغيير تاريخي كما الأمر بالنسبة للأيديولوجيات الكبرى، الأنوارية (فلسفة عصر الأنوار بالقرن الثامن عشر الفرنسية) والماركسية والليبرالية، وهذا يعني وجود منظومة من الأفكار خارج محيطها السياسي، بل وبالتعارض معه ودون أمل أن تمارس تأثيرا خلال فترة قصيرة عليه، إلا أنها بفضل أزمة جسيمة تكتسب قوة لا يمكن قمعها أو احتوائها متحولة بذلك إلى أيديولوجيا تعبوية تمارس فاعلية مباشرة.

واليوم، فإن أوسع مناطق المعمورة تقع تحت سيطرة أيديولوجية أحادية. غير أن التمردات والمقاومات بعيدة عن أن تكون مهزومة، وإن كانت متفرقة ومبعثرة. بهذا، فإن النضال –وسيكون طويلًا– يجب أن يمر بتحليل صارم، بل ويقض مضجع الواقع، وذلك على عكس التصريحات المتغطرسة اليمينية والرجعية والسرديات التقليدية المحافظة. لأنه بدون الاصطدام مع العالم، فإن الأفكار لا حظ لها في زحزحته وزلزلته.

—

من مؤلفات بيري اندرسون :

- دولة الشرق الاستبدادية
- معيار التحضر أو كيف ينشر الغرب توسعه الاستعماري
- العالم القديم . الجديد
- الماركسية الغربية
- حول أنطونيو غرامشي.

تناقص مستوى السياسة في سوريا 1920–2025

محمد سيد رصاص

(المركز الكردي للدراسات)،12 أيار 2025

nlka.net/archives/13331

كانت سوريا، كوحدة جغرافية – سياسية نشأت في كيان سياسي استمر أربعة أشهر في عام 1920، الأكثر توليدًا للأفكار السياسية التي انبثقت عنها تيارات سياسية وأحزاب في المنطقة الممتدة من المغرب إلى العراق. فمن الفكر العروبي بآبائه الثلاثة: ساطع الحصري وميشيل عفلق وقسطنطين زريق، إلى فكرة الأصولية الإسلامية التي أخذها حسن البنا من رئيس المؤتمر السوري العام الشيخ رشيد رضا، وإلى فكرة السلفية التي أتت من الدمشقيين محب الدين الخطيب وناصر الدين الألباني، ثم فكرة السلفية الحركية أو التيار الصحوي (السرورية) لدى محمد سرور زين العابدين (من حوران)، والذي زاوج بين فكري محمد بن عبد الوهاب وسيد قطب. ومن السرورية، أخذ الحلبي أبومصعب السوري (مصطفى ست مريم نصار) البذرة لتوليد السلفية –

الجهادية. أيضًا، من السوريين إلياس مرقص وياسين الحافظ ولدت فكرة تلقيح الماركسية بالواقع المحلي، إسوة بالشيوعيين الصينيين الذين قالوا بـ«تصيين الماركسية.«

من جانب آخر، يمكن القول إن السياسة السورية أنتجت قامات كبرى مثل سعد الله الجابري ورشدي الكيخيا وفارس الخوري وخالد العظم ومعروف الدواليبي ومصطفى السباعي وأكرم الحوراني وهاني الهندي وخالد بكداش. ومن دمشق، كان يدار التنظيم البعثي العراقي وكذلك فروع حركة القوميين العرب. وكان لبكداش أتباع لدى الشيوعيين العراقيين، مثل عبد القادر إسماعيل البستاني، وكذلك الأردنيين، مثل فهمي السلفيتي، وأيضًا عند اللبنانيين بعد انفصال الحزب الشيوعي اللبناني عام 1964مثل حسن قريطم وصوايا صوايا ونخلة المطران. وعمليًا في البلدان العربية، يمكن القول إن الحياة السياسية السورية هي الأكثر تميزًا مع المصرية والسودانية.

ولكن إذا صنفت الحياة السياسية السورية ضمن مراحل، الأولى 1946–1958، ثم 1963–1982، ثم 2000–2011، وبعدها 2011–2024، وأخيرًا ما بعد 8 ديسمبر/كانون الأول الماضي، فإن هناك تناقضًا في مستوى السياسة السورية في هذه المراحل الخمس بشكل طردي، إذ أن كل ما يلي هو أضعف من ناحية المستوى مما قبله. وبالترافق مع هذا التناقص بالمستوى السياسي، فإن الأمر ذاته في الجسم الأكاديمي التدريسي بكلية الحقوق. ويمكن مقارنة أساتذة فترة الخمسينيات مثل منير العجلاني ورزق الله أنطاكي ومعروف الدواليبي ومصطفى السباعي ومصطفى الزرقا بمستوى أساتذة كلية الحقوق بالتسعينيات، وكذلك مقارنة مستوى قسم الفلسفة بجامعة دمشق في السبعينيات مع ما انتهى إليه إبان عهد بشار الأسد، وهو ما ينطبق على مجالات الثقافة المختلفة.

عندما أطلق رياض الترك بعد خروجه من السجن عام 1998 مقولة «مملكة الصمت» لوصف سوريا حافظ الأسد، فإنه على الأرجح كان يصف حالة التصحر السياسي السورية ما بعد مجزرة مدينة حماة عام 1982 التي دفعت غالبية عظمى من السوريين للاستكانة أمام المستبد. إلا أنه على الأرجح لم يكن مدركًا أن غياب السياسة جعلت السياسيين، الذين عادوا لملعب السياسة بعد موت الديكتاتور، يبدون مثل لاعب كرة القدم نزل للملعب بعد غياب طويل عن اللعب ليبدو فاقدًا للكثير من مهاراته السابقة. وفعلًا عندما تم تقديم رؤية للمرحلة الجديدة، اندفع أغلب المعارضين للسير وراء مقولة الصراع بين الإصلاحيين والحرس القديم في العهد الجديد، وهي مقولة كان أول من أطلقها ميشيل كيلو في أربع مقالات نشرت في صحيفة «النهار» اللبنانية أواخر شهر أغسطس/آب 2000، ثم سار وراءها كل قادة أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، باستثناء الترك. وحينما كان يسأل أصحاب هذه المقولة عن كيفية رؤيتهم لبشار الأسد كشخص إصلاحي، كانوا يجيبون إن خطاب القسم الذي ألقاه يوحي بذلك أو يشيرون إلى أنهم لا يستطيعون العمل «من دون أن نضرب إلا تحت هذا السقف» أو «دعونا نزرع الشقاق داخل السلطة». وحتى عندما اعتقل الترك ورياض سيف وثمانية آخرون في سبتمبر/ أيلول 2001، فإن صحيفة «الرأي»، الناطقة باسم الحزب الشيوعي (المكتب السياسي)، اعتبرت الاعتقالات «ضربة من التيار المحافظ للتيار الإصلاحي» وليس فقط للمعارضة، وهو ما تبعها أحد المعارضين بنفس الوصف في ملحق «النهار» الذي كان يشرف عليه الياس خوري. ويذكر كاتب السطور بأنه والترك التقيا بميشيل كيلو ببيته في دمشق في مارس / آذار 2001. وعندما قيل له إن مقولة «المجتمع المدني» المستخدمة من قبل «لجان

إحياء المجتمع المدني» التي أصدرت «بيان الألف» ملتبسة والأفضل استخدام كلمة «إحياء الديمقراطية»، تفاجأ الجميع أنه لا يعرف، وهو الأب الروحي لتلك اللجان، المعنى الفلسفي لمفهوم «المجتمع المدني»، ويريد استخدامها كمضاد للدكتاتورية العسكرية أو يظنها كذلك. ويمكن، في هذا المجال، مقارنة الأمر مع الرؤية التي قدمها «التجمع» في بيانه عام 1980 والتي أشارت إلى أن الديكتاتورية بعد استيلاء حزب البعث على السلطة عام 1963 أنتجت أزمة وطنية عامة، وأن الحل هو «وطني ديمقراطي» يتم فيه إنقاذ الوطن من أزمته الديمقراطية، وبالتالي تمت الدعوة للتغيير الجذري، أي أنها كانت رؤية لأزمة أنتجت برنامجًا ومطالب وحتى اعتبرت نفسها خطًا ثالثًا في لحظة صدام النظام مع الإسلاميين، وإن جاءت مع سكوت تكتيكي حيال عنف الإسلاميين. وفي مرحلة ما بعد حافظ الأسد، بنى البرنامج على «دلالة الآخر» الذي يفترضون أنه «إصلاحيًا»، ثم قام معظم من راهنوا على بشار بالمراهنة على التدخل الخارجي بعد سقوط صدام حسين (ومنهم رياض الترك) في افتراض بأن الأميركي سيُكمل في دمشق ما فعله ببغداد في دمشق، مع أن واشنطن كانت صريحة بأنها «تريد تغيير سلوك النظام، وليس تغيير النظام». وأيضًا، فشلت لمرة ثانية استراتيجية بناء السياسة بدلالة الآخر الأميركي بعد سابقتها في «دلالة التيار الإصلاحي في القصر.«

في مرحلة 2011–2024، ارتكب الكثير من المعارضين أخطاء كبيرة كما فعلوا من خلال «جمعة الحماية الدولية» بعد أسابيع قليلة من تصريح الرئيس الأميركي باراك أوباما في 18 أغسطس/آب 2011 بأنه «حان الوقت لكي يرحل الرئيس السوري»، حيث راهنوا على العنف المعارض لإسقاط النظام حتى بعد استخدام موسكو الفيتو في مجلس الأمن ضد قرار يخص الوضع في سوريا بعد شهر ونصف الشهر من تصريح أوباما. ولم يدرك هؤلاء المعارضين، الذين اجتمعوا آنذاك في مجلس إسطنبول تحت رعاية أوباما ورجب طيب أردوغان، بأن التعارض الأميركي– الروسي سيمنع تكرار التجربة ضد معمر القذافي الذي كان هرب من طرابلس الغرب بعد خمسة أيام من تصريح أوباما فيما يخص سوريا وبعد خمسة أشهر من اجتماع واشنطن وموسكو ضده في مجلس الأمن. وعبّر كل ذلك عن عدم قدرة المعارضين السوريين على قراءة اللوحة السورية في مرحلة ما بعد مارس/آذار 2011 بارتداداتها الإقليمية والدولية، وهو الأمر ذاته الذي يتكرر في مرحلة ما بعد سقوط بشار، إذ لا يستطيع المشتغلون بالسياسة تفسير سقوط النظام قبل خمسة شهور وليس في 2015 حينما كان أضعف مما هو عليه في 2024. والأرجح، أنهم حتى بعد عشر سنوات من ربيع– صيف 2015 لا يستطيعون تفسير الظاهرة غير المسبوقة في كيفية اجتماع أنقرة والرياض، المستاءة حينها من الاتفاق النووي مع إيران، على دعم «جيش الفتح» و«جيش الإسلام»، وهو ما قاد إلى السيطرة على محافظة إدلب ومنطقة الغاب ومن ثم اقتراب المعارضة المسلحة من السيطرة على حماة وحمص، إضافة لقطع طريق دمشق– حمص عند عدرا، قبل أن يجتمع قاسم سليماني وفلاديمير بوتين وباراك أوباما على فكرة إنقاذ بشار الأسد عبر التدخل العسكري الروسي. والأرجح، أن أغلب من يقولون بـ«التحرير» و«النصر» لا يعرفون أن النظام السوري لم يسقط بعامل سوري داخلي محض، بل إن التباعد بين واشنطن وموسكو بعد حرب أوكرانيا وتغير نظرة واشنطن لإيران بعد هجوم حركة حماس في 2023، هما ما أسقط نظام بشار بمعاونة أنقرة وتنفيذ سوري، من أجل تغيير موازين القوى لصالح واشنطن عبر دمشق ضد موسكو قبيل المفاوضات الأوكرانية وضد طهران قبيل المفاوضات النووية.

ويمكن هنا تفسير الضربات الإسرائيلية للمواقع العسكرية السورية في الأيام التالية لسقوط الأسد بأنها تعبير عن عدم التوافق الأميركي– الإسرائيلي على الحدث السوري، وهو أمر بدأ بالتكشف منذ اللقاء الأخير لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الشهر الماضي مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب في البيت الأبيض.

في النهاية، هل يمكن وضع المطالب الأميركية الثمانية من السلطة السورية الجديدة في سياق أنها دفتر شروط أو خريطة طريق لدمشق ما بعد الأسد بعد أن انتهى فصل 8 ديسمبر/كانون الأول، وهي مطالب من اللافت للنظر أنها قدمت في مارس/آذار الماضي بعيد الحركة العسكرية التي نفذها فلول النظام السابق؟ ومن ثم، ألا يمكن تفسير تسليم واشنطن الشرق الأوسط لإيران وروسيا عام 2015 على أنه رغبة أوباما في التركيز على الشرق الأقصى فيما يخص الصين، وأن تغيير واشنطن نظرتها تجاه الشرق الأوسط وأهميته هو ما يفك لغز ديسمبر/كانون الأول السوري، على اعتبار أن «من يقود الشرق الأوسط لابد له من السيطرة على سوريا»؟

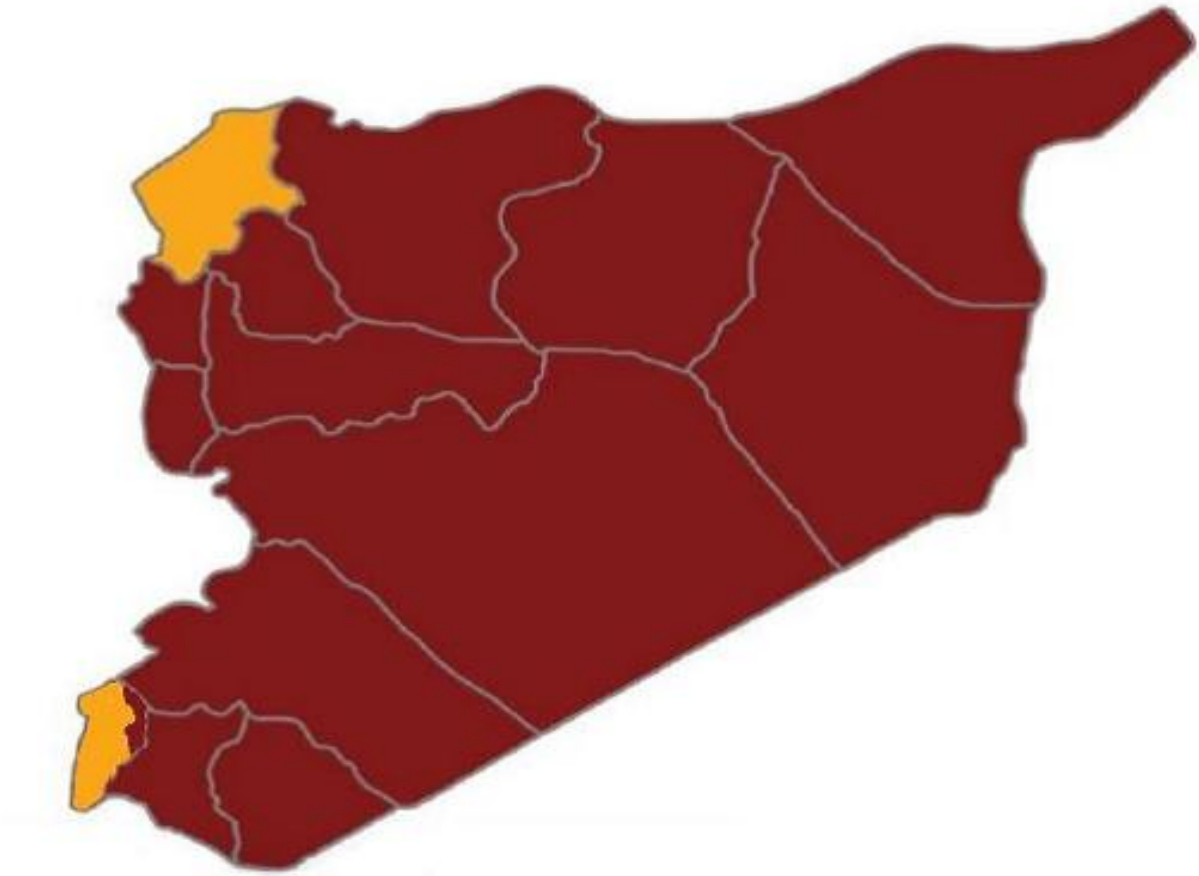

موقعنا على الفيسبوك

facebook.com/scppb.org

موقعنا على الانترنت

www.scppb.org

موقعنا على الحوار المتمدن

www.ahewar.org/m.asp?i=9135